وقائع الحلقة الدراسية التي نظمتها (المدى) حول مشروع الغاء دعم المشتقات النفطية

عشرات الباحثين والمختصين الأكاديميين يحذرون من مخاطر تطبيق مشروع الغاء الدعم

بغداد / المدى
تصوير: سمير هادي

ناقش مختصون وباحثون اقتصاديون تداعيات مشروع الغاء الدعم عن اسعار المشتقات النفطية في حلقة دراسية نظمتها مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون شارك فيها ثلاثة مراكز للبحوث والدراسات الاقتصادية والجمعية العراقية لحماية المستهلك واتحاد الاقتصاديين العراقيين واتحاد رجال الاعمال العراقيين والتجمع الصناعي العراقي ورابطة منتجي وموزعي المنتجات النفطية ورابطة حماة الصناعة الوطنية بالاضافة الى عدد من الخبراء الاقتصاديين من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والبنك المركزي العراقي واكاديميين في جامعتي بغداد والمستنصرية .

وفي بداية الحلقة الدراسية قدم رئيس القسم الاقتصادي في (المدى) عرضاً تناول فيه التداعيات المحتملة لهذا المشروع واصفاً اياه بـ(السيئ الصيت) وانعكاساته في رفع معدلات التضخم النقدي وآثاره على مجمل الفعاليات الاقتصادية وضرورة وضع الآليات التي تحمي اقتصادنا بانتهاج سياسات اقتصادية سليمة في ظل الظروف الحالية التي يعاني منها العراقيون .

د.باسم جميل انطوان/نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين

د.ستار جبار البياتي/الجامعة المستنصرية

وتطرق الى اهمية التصدي لمثل هذا المشروع الخطر الذي يعد سابقة في زيادة الاسعار برغم انه استند اساساً الى شعار غير حقيقي وقناعات مسبقة لتبرير تقديم هذا المشروع الذي اثارت (المدى) بنشره ضجة بين اوساط القراء والباحثين في المجالات الاقتصادية، مبيناً ان اسعار المشتقات النفطية تباع في دول الخليج باسعار مدعمة. داعياً المشاركين في الحلقة الدراسية الى بلورة مقترحات والبحث عن بدائل لالغاء الدعم لوضعها امام صناع القرار.

وقد خلصت الحلقة في توصياتها الى ضرورة بلورة مشروع وطني عراقي يصدر عن الجمعية الوطنية العراقية يتم بموجبه تحديد وجهة النظر الاقتصادية الوطنية في القضايا الملحة التي تواجه الاقتصاد العراقي ومن بينها قضية رفع الدعم عن الحاجات الأساسية بضمنها اسعار المشتقات النفطية وقضية الديون والتعويضات والخصخصة والاستثمار الاجنبي وبرامج التكييف الهيكلي والاستقرار الاقتصادي واعادة الاعمار.

وأكد المشاركون ان المشكلات الاقتصادية لها انعكاسات اجتماعية قد تكون خطرة مما يستلزم عرضها على الجمعية الوطنية قبل اصدارها وضرورة اشراك الاقتصاديين والباحثين ومراكز البحوث في مناقشة الموضوعات الاقتصادية للاستئناس بآرائهم واشراكهم في اتخاذ القرار الاقتصادي بالاضافة الى اتباع الاسلوب التدريجي في عملية الاصلاحات الاقتصادية ومنها عملية تحرير الاسعار وتجنب اسلوب الصدمة نظراً لانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية .

ورأى الباحثون ان رفع اسعار المشتقات النفطية سوف ينعكس سلبياً على اسعار جميع المواد في السوق وكذلك اجور النقل وغيرها مما يؤدي بالتالي الى تفاقم مشكلة التضخم وارتفاع معدلاته بدلاً من معالجته، وهنا تبرز اهمية دور وسائل الاعلام المختلفة لتعريف افراد المجتمع بالقرارات الاقتصادية وآثارها وعلاقتها بالتوجهات الاقتصادية للدولة اضافة الى التأكيد على دور منظمات المجتمع المدني في ادارة أي مواجهة مستقبلية فيما لو تم اقرار رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية وضمان المشاركة الشعبية الواسعة فيها الى جانب التأكيد على ضرورة سيادة المنهج الديمقراطي في مجال الاقتصاد وبالتالي ضرورة مناقشة كل مشروع قرار اقتصادي قبل صدوره من نخبة مختارة من الاقتصاديين العراقيين .

وجاءت في التوصيات التي خرجت بها الحلقة الدراسية الدعوة الى اعادة النظر بالتعهدات الحكومية السابقة بشأن خطاب النيات الخاص برفع الدعم عن السلع الأساسية ومجموعة نادي باريس بعد عرضه على الجمعية الوطنية واتخاذ قرار بشأنه .

وأكد المشاركون في الحلقة في توصياتهم على أهمية تصدي وسائل الاعلام للآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية للتضخم على الاقتصاد العراقي وبالاخص في ظل التشابكات القطاعية الحالية للاقتصاد الوطني ومدى شمولية الزيادة في الاسعار وانتشارها الى جميع القطاعات مطالبين بسرعة المصادقة على اصدار التشريعات القانونية الخاصة بحماية المستهلك كي تمارس منظمات المجتمع المدني دورها في حماية حقوق المستهلك والدفاع عنها.

ورقة العمل الاولى

وقدم الدكتور باتع خليفة الكبيسي الخبير الاقتصادي ومدير قسم السياسات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ورقة العمل الاولى، وكانت تحت عنوان "الآثار الاقتصادية المترتبة نتيجة التضخم الاقتصادي في الاقتصاد العراقي وفيما يلي نصها ..

لقد عانى الاقتصاد العراقي ولا يزال يعاني من ظاهرة التضخم وآثارها السلبية منذ عام ١٩٩٠ ولغاية الوقت الحاضر. حيث غطت هذه الآثار على المظاهر الايجابية المصاحبة لارتفاع الاسعار، بل ان المتتبع للتطورات الاقتصادية في الدول النامية يتعامل مع الاثار السلبية فقط دون ان يعير للآثار الايجابية اهتماماً يذكر لضعف استجابة المتغيرات الاقتصادية لتطور

د. باتع الكبيسي: زيادة اسعار المشتقات النفطية ستنعكس على ارتفاع اسعار جميع المواد

الاسعار في هذه الدول، حيث يؤثر التضخم على معدلات النمو الاقتصادي ففي الأمور الاعتيادية يؤدي التضخم الى انعدام أو تناقص الرغبة في الادخار. ويقل تبعاً لذلك الاستثمار ولما كان الاستثمار في المدى الطويل من اهم مصادر النمو الاقتصادي فان انخفاض الازدهار يعني تراجع معدلات النمو الاقتصادي، فللتضخم نتائج جزئية تنعكس اثارها على الافراد والمتمثلة بانخفاض الاجور الحقيقية واعادة توزيع الدخل بين الدائنين والمدينين بخلاف النتائج الكلية التي ينعكس تأثيرها على الاقتصاد ككل والتي تؤدي الى حدوث الكساد وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتدهور ميزان المدفوعات وسوء توزيع الموارد الاقتصادية، وهنا لابد لنا من اعطاء تعريف للتضخم حيث يعرف التضخم بانه حالة الارتفاع المستمر في الاسعار السائدة في السوق الناتجة عن عدم التوازن بين التدفقات النقدية والعرض السلعي مما ينتج عنه اثار اقتصادية واجتماعية سلبية تشمل جميع شرائح المجتمع مما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد. اما التضخم الاقتصادي فهو حالة الارتفاع في مستوى الطلب الكلي نتيجة عوامل متعددة يأتي في مقدمتها الانفاق الحكومي الممول بعجز الموازنة العامة فضلاً عن التوسع في العرض النقدي، لذا فان الآثار السلبية التي تركها التضخم على الاقتصاد هي الاتي:

١- اعادة توزيع الدخل: من الواضح ان التضخم يؤدي الى اعادة توزيع الدخل القومي بين شرائح المجتمع المختلفة، أي انه يؤثر في الحصص النسبية لهذه الشرائح في الدخل القومي، وهذا ناتج بالطبع عن التباين في تطور الاجور النقدية والاسعار، فالاجور النقدية تزداد ببطء لتجاري ارتفاع الاسعار وخاصة اسعار المستهلك، لذلك تنخفض الحصة النسبية لفئة اصحاب الاجور في الدخل القومي عند حدوث التضخم وهي تشمل الموظفين والمتقاعدين بينما ترتفع الحصة النسبية للفئات الاجتماعية التي يمكن لدخلها ان يزداد مع موجات التضخم وهم اصحاب الفوائد والارباح والريع مثل المقاولين واصحاب المهن والحرفيين واصحاب الاراضي والعقارات والتجار والمزارعين الكبار.

اضافة الى ان التضخم يشجع على السلوك غير العقلاني للمستهلك في اقتناء السلع وخزنها مما يؤدي الى عدم انتظام توفرها في الاسواق المحلية من جانب، ومن جانب آخر يدفع التضخم الى ازدياد الاستهلاك المفرط أو الاحتفاظ بالقيم الثابتة أو المادية مثل الاصول الثابتة التي تحتفظ أو تزيد في قيمتها مع مرور الزمن.

ومن اوجه اعادة توزيع الدخول ما يسببه التضخم من ارتفاع الاسعار في الاسواق المحلية بما لا يتناسب مع ارتفاعها في الاسواق العالمية وما يترتب عليها من تقليل فرص المنافسة في هذه الأسواق بالنسبة للسلع المحلية.

٢- اعادة توزيع الثروة

تعتبر النقود المقياس العام المستخدم لقياس تطور الاسعار والتكاليف والإيرادات والدخول وفي ظروف التضخم تتضاءل قيمة النقود لتفسح المجال للسلع الاخرى التي تخضع للمضاربة مثل الاراضي والعقارات والسيارات والذهب لتصبح خزيناً مفضلاً للقيمة. ومن الظواهر المرافقة للتضخم حدوث ارتفاعات في اسعار الاراضي والعقارات بمديات عالية جداً تتماشى مع تطور الموجات التضخمية كما حدث بعد سنة ١٩٧٣ إذ يصبح هذا المجال من أكثر المجالات جاذبية وربحاً، فاقتناء الاصول المضمونة الربح اصبح هو الاستثمار المفضل لكل فئات المدخرين في المجتمع، والحال ينطبق كذلك على مالكي الاراضي الزراعية القريبة من المناطق الحضرية التي يتم توزيعها كقطع اراض سكنية . وهنا تؤدي المضاربة الى تحويل المدخرات والدخول النقدية نحو الاستثمار العقاري بدلاً من توجهه نحو القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة، وما لذلك من اثر سيئ على التنمية في الامد الطويل.

٣- مستوى المعيشة والاثار الاجتماعية .

د.المشهداني: بدأت وزارة النفط بزيادات تمهيدية لاستشعار ردود فعل المواطن

ان التضخم يؤدي الى اعادة ترتيب الفئات الاجتماعية في سلم الدخل، ان ارتفاع الاسعار المتأتي نتيجة التضخم يعتبر المتغير الرئيس الذي يلقي بآثاره السلبية على مستوى المعيشة وبالتالي ينعكس اجتماعياً على معظم الشرائح في المجتمع. والى جانب ظاهرة البطالة والتي تفشت بشكل واسع نتيجة توقف بعض المرافق الانتاجية عن العمل.

ومن المعلوم ان ارتفاع الاسعار نتيجة للتضخم يؤدي منطقياً الى اعادة توزيع الدخل بين شرائح المجتمع المختلفة، وعليه فان اصحاب الدخل المحدود هم اول من يعاني من وطأة التضخم إذ ينخفض الدخل الحقيقي لهذه الفئة. وعليه فان مستوى المعيشة يسير باتجاه معاكس للاسعار حيث تنخفض قدرة الافراد على شراء السلع مما يضطرهم ذلك الى الاستغناء عن بعض السلع والخدمات والقيام بعملية مفاضلة والاقتصار على السلع والخدمات الأساسية.

لذلك نجد ان الموظف يقلل من جهوده في العمل الوظيفي ويتشتت فكره بين مختلف الهموم والانشطة الملائمة وغير الملائمة لمركزه الاجتماعي، وما لذلك من اثر فعال على انخفاض الانتاجية وانتشار الرشوة والفساد الاداري وتدهور مستوى كفاءة الاداء للمنشآت والادارات في القطاع العام وما ترتب على ذلك من علاقة عكسية بين العائد المادي والمعنوي وبين الجهد المبذول، وهي ظاهرة مستمرة طالما ان التفاوت لايزال قائماً بين تطور الاجور والاسعار.

اما من الناحية الاجتماعية، فان الارباك في التوازن الاجتماعي واثراء بعض الفئات على حساب فئات اخرى، يؤدي الى فقدان التوازن في السلوك الاستهلاكي، وبالتالي التأثير بشكل سلبي على القيم الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

مما تقدم ان للتضخم جملة من الاثار السيئة التي تضر بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يعرقل تحقيق الاستقرار النقدي والسعري وتفشي ظاهرة البطالة بالاضافة الى وجود طاقات انتاجية عاطلة ينتج عنها ما يلي:

١- ان للتضخم تأثيراً سلبياً على المخدرات الطوعية .

٢- ان التضخم يشجع الاستثمار في المجالات غير الضرورية ذات الربح السريع (قطاع الخدمات والمضاربات) .

٣- ان التضخم يفاقم في عجز ميزان المدفوعات لانه يعوق الصادرات ويشجع على زيادة الاستيرادات لما يسببه من تغير في الاسعار النسبية للمنتجات المحلية والمستوردة .

٤- ان التضخم يؤدي الى تدهور سعر الصرف للعملة المحلية نتيجة للارتفاع المستمر في الاسعار في جانب الجهات الانتاجية.

٥- ان التضخم يعيد توزيع الدخل والثروة القومية بشكل متفاوت وهو امر ينجم عنه ضغوط واضطرابات اجتماعية.

٦- ان التضخم يؤدي الى اضعاف ثقة الافراد في عملتهم الوطنية الامر الذي ينجم عنه تزايد قوى الاستهلاك وتفضيل النقود الاجنبية على النقود المحلية.

٧- ان التضخم يؤدي الى استحالة حساب التكاليف الحقيقية المستقبلية للمشروعات ولهذا فهو يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ .

٨- ان التضخم يؤدي الى هروب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج والى احجام رؤوس الأموال الأجنبية عن القدوم للاقتصادات المصابة بالتضخم.

٩- واخيراً يعتبر التضخم هو البيئة المواتية التي تنمو بها القيم والسلوكيات السيئة مثل الرشوة والفساد الاداري وخراب الذمم والجري وراء الربح السريع وافتعال السوق السوداء.

د. ضياء المكوطر: ضرورة استحداث مجلس وطني اقتصادي لاتخاذ القرارات الاقتصادية

مؤشرات التضخم في الاقتصاد العراقي

كما نوهنا يعني التضخم حالة الارتفاع المستمر في الاسعار الناتجة عن عدم التوازن بين التدفقات النقدية والعرض السلعي وقد عكست الظروف التي عاشها الاقتصاد العراقي حتمية ان الاقتصاد العراقي يعاني من آثار التضخم، كما وتعد التغيرات السعرية من الظواهر الاقتصادية ذات الاهمية الكبرى حيث من خلال تلك التغيرات يمكن الوقوف على التطورات الحقيقية للمؤشرات الاقتصادية ويمكن ان يتبين ذلك من خلال استعراض المؤشرات التالية:

١- الرقم القياسي لاسعار المستهلك: ويعكس التضخم من وجهة نظر المستهلك ليشمل الفقرات الاستهلاكية من السلع والخدمات المحلية والمستوردة وبذلك فهو يعتبر من افضل الارقام المستخدمة للدلالة على معدلات التضخم.

٢- الرقم القياسي لاسعار الجملة ويعكس التضخم من وجهة نظر السلع التي يتم التعامل بها في اسواق الجملة.

٣- الرقم القياسي لسعر الوحدة من الاستيرادات ويعكس التضخم المستورد.

٤- فخفض الناتج المحلي الاجمالي يعكس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل ويستخرج كنتيجة لقسمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية على الناتج المحلي بالاسعار الثابتة .

٥- مؤشر السيولة النقدية ويستند هذا المؤشر على اساس استعراض وجود علاقة ثابتة بين مقدار الطلب على النقود من جهة وبين حجم المعاملات التجارية .

٦- فجوة فائض الطلب والتي تشير الى وجود حالة الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي ويحتسب الفائض على اساس الفرق بين العرض السلعي والطلب عليه .

وهنا سوف اركز على مؤشر الرقم القياسي لاسعار المستهلك حيث يعتبر المؤشر الرئيس للتضخم في العراق والمقياس المهم والدقيق للتعبير عن حالة ارتفاع الاسعار والذي يبين العبء الذي يتحمله المستهلك نتيجة ذلك والذي حددت مكوناته من السلع والخدمات واوازن تلك المكونات على اساس مسح ميزانية الاسرة لسنة ,٢٠٠٤

تشير البيانات الى ان الرقم القياسي لاسعار المستهلك قد استمر بالارتفاع خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٥ فبعد ان كان يقدر بـ ٦٩٤٣/٥ في عام ٢٠٠٣ ارتفع ليشكل ما مقداره ٨٨١٥/٦ عام ٢٠٠٤ واخذ يواصل ارتفاعه خلال الستة اشهر من عام ٢٠٠٥ ليصل الى ١١٤٦٥/٦ فبعد ان كانت نسبة التغير في عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣ السنوية (٢٦/٩٪) ارتفعت لتصل الى (٢٨٪) في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤ وعند تتبع حركة الاسعار وزيادتها على مستوى المجاميع السلعية والخدمية الرئيسة الداخلة في احتساب هذا الرقم للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٠٥)يتبين ان مجموعة المواد الغذائية قد سجلت اعلى نسبة ارتفاع اذ وصلت الى (٦١,٥٪) في التضخم السائد خلال عام ٢٠٠٥ تلتها اسعار مجموعة الوقود والاضاءة التي ارتفعت بنسبة (٨,٧٪) عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤ كما شهدت اسعار مجموعة النقل والمواصلات تصاعداً حيث بلغت مساهمتها (٧,٦٪) وكان السبب في ذلك يعود الى تصاعد اسعار الوقود والاضاءة وقد اثر بشكل كبير عن ارتفاع الرقم القياسي العام للاسعار حيث:

١- هناك علاقة قوية بين اسعار البنزين واسعار الفواكه والخضراوات إذا زاد الاول يؤدي الى زيادة الثاني نظراً لان الفواكه والخضراوات بها وزن عال ضمن مجموعة المواد الغذائية فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع الرقم القياسي للمواد الغذائية وبالتالي يؤثر على الرقم القياسي لكبر وزن المواد الغذائية الذي يبلغ (٦٣,٢٪) .

٢- وبما ان البنزين احد السلع لمجموعة النقل والمواصلات فان ارتفاع سعر البنزين يؤدي الى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة النقل والمواصلات .

٣- اما فيما يتعلق بمادة زيت الغاز فسيؤدي الى ارتفاع اجور النقل وبالتالي ارتفاع مجموعة النقل والمواصلات وكذلك اسعار المواد الغذائية مما يترك تأثيراً مباشراً على دخل الفرد حيث سيقلل من قدرته الشرائية بصورة عامة على السلع والخدمات .

ومن الاستقراء هذا هناك عوامل اخرى ادت الى زيادة اسعار الوقود والاضاءة حيث اثرت بشكل مباشر على ارتفاع الرقم القياسي العام للاسعار والتي هي:

١- زيادة الطلب المحلي الناتج عن تزايد استهلاك المحروقات ووقود الطاقة .

٢- تراجع حجم المعروض من الوقود وعدم وصوله الى المستهلك بشكل منتظم ومباشر ومستمر.

٣- وجود العديد من الحلقات الوسيطة (فئة المضاربين في اسعار السوق الموازية خارج محطات الوقود وقيامها بتحميل المنتجات النفطية بتكاليف غير مبررة مما انعكس على اسعار بعضها وميلها نحو الارتفاع المستمر.

٤- الاوضاع الامنية غير المستقرة وتعرض انابيب النفط الى التخريب والحاق الضرر بها ترك أثاراً سلبية على استمرار توزيع المنتجات النفطية .

٥- صعوبة نقل المشتقات النفطية ما بين المحافظات بسبب تردي الاحوال الامنية وانعكاسات ذلك على حجم المعروض منه محلياً في سوق المحروقات والاضاءة وكذلك على اسعار النقل والمواصلات.

٦- زيادة الطلب المحلي (الطلب المشتق) على مادة البنزين بسبب تزايد الطلب على المولدات الكهربائية الصغيرة في المنازل لمواجهة انقطاعات التيار الكهربائي المستمرة.

٧- واخيراً دخول اعداد كبيرة من السيارات المستوردة

جانب من الحلقة الدراسية الاقتصادية

بقية وقائع الجلسة على صفحة (الحدث الاقتصادي يوم غد)